

سوريا من الولادة إلى اليوم.. البحث في أسباب عدم سقوط النظام

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

بعد الحرب العالمية الأولى، ونتيجةً لانهايار الدولة العثمانية، وتدخلّ الدول الغربية، لتقاسم هذه التركة فيما بينهم، أبرمت اتفاقية سايكس بيكو، التي رسمت الحدود الجديدة المختلفة، فكانت سوريا من إحدى هذه الدول، والتي بقيت تحت الانتداب الفرنسي، ثم ما لبث أن انسحب الفرنسيون، نتيجة الحرب العالمية الثانية أولاً، والاحتجاجات الشعبية ثانياً، لتتعاقب على هذه الدولة حكومات عديدة، وانقلابات كثيرة، إلى أن وصل "حزب البعث" إلى السلطة.

منذ أكثر من عقدٍ من الزمن، تحتل سوريا مكانة مهمة على جدول المناقشات الدولية والإقليمية، حيث يشكل عام ٢٠١١ نقطة تحوّل في مسيرتها. فقد كانت سوريا تعيش أزمة خانقة داخلياً، وضغوطات كبيرة خارجياً، وعزلة دولية؛ كانت نتيجتها الانفجار الذي تزامن مع "الربيع العربي".

لكن ما هو ملفت للنظر، أن "الربيع العربي" في سوريا لم يشبه ما حصل في مصر وتونس، حيث أدى هذا الانفجار إلى الحرب الأهلية، والتدخلات الإقليمية والدولية، والتي أدت بدورها إلى استمرار هذا الصراع إلى يومنا هذا.

يتضمن هذا البحث معلومات عن تطور تاريخ سوريا، من الولادة إلى الانتداب الفرنسي، إلى التغيير في النظام الحالي، وسلطة "البعث"، والتغييرات التي طالته.

وتأتي أهمية هذا البحث، في أن القضية السورية شغلت الكثير من الباحثين، ومراكز الدراسات، وكتب الكثير عنها، حيث أصبحت عقدة مستعصية على الحل، وساحة لتصفية الحسابات، محلياً وإقليمياً ودولياً. وما دفعنا إلى كتابة هذا البحث، هو التعمق في أسباب عدم سقوط هذا النظام، رغم عزلته الدولية، والعقوبات الكثيرة، والحالة الاقتصادية المتدهورة، والتدخلات الخارجية، الأمر الذي دفعنا إلى الغوص في تاريخ هذه الدولة، وطبيعتها، واستراتيجيتها، لنصل إلى أسباب عدم سقوطها..

الموقع الجيوسياسي

تقع سوريا في موقع جيوسياسي مهم، ولعل العبارة التالية "من يملك شمالي سوريا يملك الشام، ومن يملك الشام يهدد مصر، ومن يهدد مصر يهدد المنطقة"^١. توضح هذه المكانة.

اعتبرت سوريا الدولة المتأرجحة الحاسمة في التوازن الإقليمي، وكما يقول باتريك سيل في مقدمة كتابه "الصراع على سوريا": "إن من يفقد الشرق الأوسط، لا بد له من السيطرة على سورية، ذلك أن هنالك أسباباً تدعوني إلى تبني هذه النظرة، أحدها موقع سورية الاستراتيجي، فهي تشرف على "الممرات" الشمالية الشرقية الموصلة إلى مصر، وعلى الطريق البري ما بين

^١ وليد فكري، الجريمة العثمانية، الرواق للنشر والتوزيع، ص ١٦١.

العراق والبحر الأبيض المتوسط، وعلى شمال الجزيرة العربية، والحدود الشمالية للعالم العربي... إن سورية مركز مراقبة جيد، يمكن منه رصد سياسات الدول الكبرى في المنطقة".^٢

وفي الوقت الحالي تدخل الأراضي السورية ضمن المشاريع التوسعية للدول الإقليمية، فإيران تستخدم سوريا ضمن حلقات مشروعها المتمثل في "الهلال الشيعي"، كما أن تركيا تستثمرها في مشروعها التوسعي "العثمانية الجديدة".

الأمر كذلك بالنسبة للولايات المتحدة، فسوريا تشكل ساحة مهمة بالنسبة لها، بسبب حدودها المباشرة مع دولة إسرائيل، كما أنها تُعتبر جزءاً من المشروع الأمريكي الذي يسمى "الشرق الأوسط الكبير".

تاريخ سوريا

إن التاريخ يصنعه ميزان القوى بين الأطراف لا المؤامرات، وقد كانت ولادة سوريا محصلة لتفاهات بين الأطراف وتقاسم المصالح. سنقف على عدة مراحل مفصلية في تاريخ سوريا كاتفاقية سايكس بيكو، وحكومة الفيصل، والانتداب الفرنسي، إضافة إلى انقلاب البعث.

اتفاقية سايكس بيكو

أبرمت اتفاقية سايكس بيكو - سرّاً - بين كل من بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦، حيث "تم التوصل إلى اتفاق يمنح - بمقتضاه - الفرنسيين التحكم الإداري المباشر في لبنان الكبرى ومعها المناطق الساحلية السورية، أو ما سُمّي بـ"المنطقة الزرقاء"، فيما يكون لبريطانيا حقوق مناظرة في جنوب أرض الرافدين فيما سُمّي بـ"المنطقة الحمراء"، تمتد متقطعة من بغداد وتصل إلى جزء صغير محصور يشمل حيفا وعكا، بما في ذلك أيضاً حقها في إنشاء خط سكة حديدية يصل بين المدن الثلاث، أما فلسطين والأماكن المقدسة فتخضع لإدارة دولية داخل نطاق منطقة بنية أصغر، تُقرّر تفاصيلها بعد الحرب".

في الأراضي الواقعة بين تلك المناطق "الزرقاء" و"الحمراء" و"البنية"، وافق الطرفان على أن يتم الاعتراف بدولة عربية مستقلة أو كونفدرالية من الدول العربية وحمائتها، تكون خاضعة لسلطة رئيس عربي. وتدمج فيها دمشق وحلب وحمّة ومعها إقليم الموصل... بحيث تمتلك كل من بريطانيا وفرنسا - كل في نطاق نفوذها- الحق الحصري في تزويد "الحاكم" بمستشارين أو موظفين أجانب بناء على طلب الدولة العربية أو كونفدرالية الدول العربية".^٣

بالرغم من أننا إذا عدنا إلى الميول التي كانت سائدة في ذلك الوقت، لم تكن الميول القومية هي الطاغية على المشهد السياسي آنذاك، بل الميول الديمقراطية واللامركزية بالحكم كانت هي المطلب الرئيسي لثقافات المنطقة. ففي عام ١٩١٣ اجتمع عدد من المثقفين والسياسيين العرب

^٢ باتريك سيل، الصراع على سوريا، ص ١٤

^٣ كارل إي. ماير شارين بلير بريزاك، صناعات الملوك، مطبعة السطور الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ١٤٠

في قاعة الجمعية الجغرافية الفرنسية بسان جيرمان في باريس، كانت من أهم مطالبهم العودة إلى حكم اللامركزية العثمانية.^٤

بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، سقطت الولايات العثمانية بأيدي دول الحلفاء، وتشكّلت دول لم تكن موجودة، وبمسميات مختلفة، وذلك لتشكيل مناطق نفوذ جديدة، وفي هذا الصدد يقول السيد عبد الله أوجلان عن اتفاقية سايكس بيكو: "بدلاً من استتباب السلم العثماني، جرّت هذه الاتفاقية الشرق الأوسط إلى أزمة خانقة ونفقٍ مسدود. أما الدول القومية البارزة في نهاية الحرب، فكانت جميعاً بمثابة منظوماتٍ مؤلّبةٍ على شعوبها داخلياً وعلى بعضها بعضاً خارجياً. فالتضاء على المجتمع التقليديّ كان يعني إعلان الحرب على الشعوب. في حين كانت الخرائط المرسومة بالمسطرة نداءً لإشعال فتيل الحرب بين الدول الاصطناعية."^٥

حكومة فيصل

بعد أن تمكن الأمير "فيصل بين الحسين" من السيطرة على سوريا - بما فيها حلب - بدعم من الإنكليز، أسّس أول حكومة عربية في بلاد الشام باسم "الحكومة العربية الفيصلية"، التي سيقضي عليها الفرنسيون عام ١٩٢٠.^٦ وذلك إثر التوافق بين الإنكليز والفرنسيين لتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو.

عندما حكم فيصل سوريا، وجد بأن تعددية الانتماءات في سوريا، تفرض نظاماً لا مركزياً للدولة السورية، ولذلك فقد أعدّ دستوراً قسّم بموجبه سوريا إلى مقاطعات ذات حكم محلي، وتمت كتابة أول دستور لسوريا في نفس العام، وهذا هو نص المادة الثانية من الدستور: "المملكة السورية تتألف من مقاطعات تشكل وحدة سياسية لا تقبل التجزئة"، وفي المادة السابعة والعشرين أكد لا مركزية سياسية: "الحكومة العامة للمقاطعات السورية تتألف من هيئة الوزارة، وهي مسؤولة عن أعمالهم أمام المجلس النيابي العام".^٧ لم تدم هذه الحكومة "الفيصلية" إلا فترة محدودة من الزمن، حيث تدخل الفرنسيون وأقاموا حكومة انتدابية جديدة محل القديمة.

الانتداب الفرنسي

بعد الاستعمار الفرنسي، تم إنشاء أربع دول في سوريا الحالية، وهي: دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة الدروز، إضافة إلى سنجق الإسكندرون (لواء الإسكندرون). رفض الوطنيون السوريون العرب تقسيم سوريا إلى دويلات، في حين ظهرت آراء مخالفة لهم في منطقة العلويين، وجبل الدروز، ومنطقة الجزيرة في الشمال الشرقي، حيث كان للقيادات المحلية اعتبارات محلية.^٨

^٤ الطريق إلى سايكس بيكو الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مجموعة من الباحثين، ٢٠١٦، ص ٩٢.

^٥ أوجلان عبد الله الكتاب الخامس، ص ٥٤٤

^٦ الطريق إلى سايكس بيكو الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مجموعة من الباحثين، ٢٠١٦، ص ١٠٦.

^٧ دستور سوريا ١٩٢٠.

^٨ نيقولاوس فان دام، المصدر السابق، ص ٦٥

لم يتم تأسيس دولة سوريا إلا في سنة ١٩٢٥، فقد ضمت حلب ودمشق، في حين حافظ كل من جبل العلويين والدروز على حكم ذاتي واسع، إضافة إلى لواء الإسكندرون^٩، ولم توحد هذه الدول في إطار مركزي، إلا قُبيل خروج الفرنسيين من سوريا.

بعد فوز "أحرار" فرنسا بالحكم، اتفقوا مع الكتلة الوطنية من أجل استقلال سوريا، وعقدوا اتفاقية ١٩٣٦، إلى أن خرجوا في ١٩٤٦، تحت ضغط الاحتجاجات الجماهيرية.

الکرد والانتداب الفرنسي

كانت المناطق الكردية مثل بقية أجزاء سوريا ترزح تحت الحكم العثماني، ولكن كانت تتمتع بنوع من الإدارة اللامركزية، وعند مجيء الفرنسيين طالب الكرد، كسائر المكونات الأخرى، بحكم ذاتي محلي، يديرون من خلاله شؤونهم الخاصة. حيث أرسل وجهاء عشائر الجزيرة، أثناء توقيع فرنسا معاهدة مع الحكومة الوطنية في دمشق في ثلاثينيات القرن المنصرم، مطالبهم إلى فرنسا، مطالبين فيها إعطاء دور أكبر لمكونات المنطقة لإدارة شؤونهم الذاتية، (النقطة التي يتعين الإشارة إليها والتشديد عليها بأهمية، هي استخدام فرنسا للکرد كورقة رابحة في يدها آنذ، سواء لدى عقدها علاقاتها مع تركيا، أم أثناء رسمها الحدود السورية؛ حتى ولو أنّ مساوئ ذلك لم تبلغ مرتبة ما فعلته إنكلترا بصدد العراق. لقد كانت مقاربة فرنسا أنانية، ولعبت دوراً ظليعياً في تقسيم كردستان في العصر الحديث مع اتفاقية أنقرة ١٩٢١م)^{١٠}.

ويمكننا أن نتعرف على وضع الكرد من خلال تقرير سري بعثه الرئيس الفرنسي، ألكسندر ميلران، للمفوض السامي الفرنسي. ففي تقرير مذيّل بتاريخ ٦ آب ١٩٢٠، ويحمل عنوان "مخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي في سورية" يقترح ميلران صيغة بديلة "للمملكة القومية" بسلسلة الدول، يبدأ بالبلاد التركية والكردية، حيث يقول: "قبل كل شيء، لا يمكننا أن ندخل في هذه الفدرالية مباشرة أراضي تركية (عينتاب، بيرجك، وكلس) ولا أراضي كردية (شرق الفرات مع أورفة وماردين)، وهي مناطق تقع في الشمال والشمال الشرقي، وتفتقد أية رابطة قومية مع سورية. ففور حدوث العمليات العسكرية المعادية التي يشنها القوميون الأتراك، يمكن أن تسلّم البلاد إلى "زعماء محليين" أذكر منهم بصورة خاصة "محمد بك"، زعيم قبيلة الملي المقيمة في (verancheir)، ويجب أيضاً تعديل رسم الحدود كي لا تقسم قبيلة الملي إلى قسمين... إن مثل هذا الوفاق مع الأكراد، وتوطين عناصر كلدانية وأشورية على طول خط سكة الحديد في شرق الفرات، يضعنا في وضع سياسي مثالي حيال كردستان.... ويخلص إلى القول إن تنظيم الأراضي التركية والكردية، متبوعاً بتنظيم حلب وطرابلس، على أساس صيغة التهذئة السياسية لمنطقة عينتاب وصيغة التغلغل الحذر في منطقة شرق الفرات، يسمح لنا بالتقرير عما إذا كان يجب توجيه هذه المناطق نحو نظام مستقل أو دمجها مع الاتحاد السوري. ومهما يكن، يجب في الوقت الحاضر إقامة تمييز واضح بين هذه المناطق والبلاد السورية."^{١١}

^٩ التطور التاريخي للمركزية واللامركزية في سوريا.

^{١٠} عبد الله أوجان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، الطبعة الثالثة، المجلد الخامس، ص ٢٧٦.

^{١١} وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثالثة/ ٢٠١٣، ص ٢٣٢.

ولكن، "لم يُؤخذ بعين الاعتبار بناتاً وجودُ الكردِ ولا حتى التركمان المتروكين ضمن حدودِ الدولة التي سيُعلنُ عنها لاحقاً باسمِ الجمهورية العربية السورية. بل سُوِّي الأمرُ سرّاً، وفُرضَ أمراً واقعاً وفق توازناتِ القوى العسكرية والسياسية لا غير. علماً أنّ وضع العرب أيضاً لم يُضمَّنْ بأيِّ قانون، بل رُصِدَتْ فقط— مصالِح الدولة الانتدابية (فرنسا)... ومنذ البداية، يتبيّن من الوضع المسيطر والمُشادِ بحدِّ ذاته ما سيتمخضُ عنه من نتائج وخيمة."^{١٢}

ظاهرة الانقلابات

تركت فرنسا سوريا، وكانت هذه التركة تثير شهية القادة في الاستيلاء على الحكم، لأنها لم تكن قد تركتها منظمة، أو على شكل كيان منظم، فمع حدوث أي انقلاب تكون هناك بوادر لانقلاب جديد، حيث تميزت الانقلابات بقصر مدتها، وهذا يدل على ضعف الدولة الناشئة.

بعد خروج فرنسا، عمدت النخب العربية الحاكمة إلى تطبيق المركزية في الحكم، الأمر الذي كان سبباً في أن تشهد سوريا ثماني انقلابات: الأول وقع في مارس/آذار ١٩٤٩ بقيادة حسني الزعيم، والثاني في أغسطس/آب من نفس العام، أطاح من خلاله سامي الحناوي بحسني الزعيم، أما الانقلاب الثالث جرى في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٥١، بقيادة أديب الشيشكلي ضد هاشم الأتاسي، يليه الانقلاب الرابع في فبراير/شباط عام ١٩٥٤، بقيادة مأمون الكزبري ضد أديب الشيشكلي.

جاء الانقلاب الخامس في سبتمبر/أيلول عام ١٩٦١، وكان بقيادة حيدر الكزبري ضد دولة الوحدة مع مصر في عهد جمال عبد الناصر.

الانقلاب السادس جرى في مارس/آذار عام ١٩٦٣ وكان بقيادة لؤي الأتاسي وحزب البعث ضد حكومة ناظم القدسي، فيما حدث الانقلاب السابع في فبراير/شباط عام ١٩٦٦، وكان بقيادة صلاح جديد، وأطيح فيه بأمين حافظ، في حين جرى الانقلاب الأخير في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٧٠، حيث أطاح حافظ الأسد بصلاح جديد، وهو ما يعرف أيضاً بـ"الحركة التصحيحية"^{١٣}.

الصراعات المحلية على السلطة وفوز البعث

خاض البعثيون صراعات كثيرة وملتوية من أجل الاستحواذ على السلطة، انتهت بوضع يدهم على الانقلابات والتفرد بالحكم. كان الشعار الأهم للبعثية هو "الوحدة العربية"، حيث أصبح هوساً للبعثيين الذين ما فتئوا يبحثون عن آلية لتطبيق هذه الأفكار العنصرية تحت سقف واحد وعلم واحد ومملك واحد ووطن واحد وجيش واحد، وهذا ما حصل حين اتحدت مصر وسوريا بين عامي ١٩٥٨م و١٩٦١م.

بعد الانفصال الذي وقع في ٢٨ أيلول من عام ١٩٦١م، تغير اسم "الجمهورية العربية المتحدة"، إلى "الجمهورية السورية"، ولكن سرعان ما أصبح اسمها "الجمهورية العربية السورية".

^{١٢} عبد الله أوجلان المجلد الخامس ص ١٨٧

^{١٣} [الانقلابات العسكرية العربية.. البداية بين العراق وسوريا والمنتهى في السودان.](#)

وبعد سلسلة انقلابات عسكرية، عاد البعث للمشهد السياسي والعسكري بقوة، بعد أن تمّ حله عام ١٩٥٨م. حصل الانقلاب العسكري البعثي بقيادة الضباط صلاح جديد، وحافظ الأسد، ومحمد عمران، في الثامن من آذار عام ١٩٦٣م وسمي بـ "ثورة الثامن من آذار". وبمجرد تسلّم حزب البعث الحكم في سوريا، أعلنت حكومة صلاح البيطار الجديدة حالة الطوارئ، التي تُعتبر أطول إعلان لحالة طوارئ في التاريخ؛ إذ استمرت من ٨ مارس/آذار ١٩٦٣ حتى ٢١ إبريل/نيسان ١٩٦٣.^{١٤}

بعد تسلّم البعث للحكم، بدأت سلسلة الصراعات بين قادة البعث أنفسهم على السلطة، هذا الصراع الذي أدى الى تصفيات في صفوفهم، فالصراع الداخلي الذي ارتدى بُعداً طائفياً، وأسفر عن انقلاب عام ١٩٦٦ ضد الرئيس أمين الحافظ واللواء عمران وآخرين سمي بـ "حركة ٢٣ شباط"، وكان نتيجته تطهير زمر عسكرية يقودها ضباط سنة بارزون، وتم الطلاق بين فرعي البعث بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٦٦، يوم قام الجنرالان صلاح جديد وحافظ الأسد بإزاحة القيادة القومية للحزب المحيطة بميشال علق وصلاح البيطار مؤسسي الحزب سنة ١٩٤٧، وأطيح برئيس الدولة أمين حافظ، وأمسى مؤسسي الحزب إما في السجون أو لاذوا بالفرار.

بعدها تمت تصفية الضباط الدروز، لأنهم أصيبوا بخيبة أمل، ولم يحصلوا على المناصب، فقاموا بمحاولات انقلاب فاشلة أدت إلى مقتل سليم حاطوم، وفيما بعد تمت تصفية وإبعاد ضباط حوران من مناصبهم؛ وذلك لأنهم عبروا عن قلقهم من استفحال النفوذ العلوي في الجيش والحزب. لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل انتقل هذا الصراع إلى الدائرة الضيقة، فقد بدأ الصراع بين حافظ الأسد وصلاح جديد؛ وذلك بسبب اختلاف الآراء حول كيفية الإدارة، وبعد الصراعات الطويلة بين الأجنحة العسكرية والسياسية في الدولة السورية وخاصة بعد خسارة حرب ١٩٦٧م مع إسرائيل، قاد حافظ الأسد الذي كانت القوة العسكرية بيده مع بعض الضباط البعثيين انقلاباً عسكرياً في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ضد الضابط صلاح جديد، ورئيس الجمهورية آنذاك نور الدين الأتاسي وسجنهما، وسمى الانقلاب بـ "الحركة التصحيحية". ودخلت سوريا مرحلة الدولة البعثية الشمولية التي يقودها الحزب الواحد، إلى أن تحولت لدولة العائلة والمذهب.

يقول أكرم الحوراني في مذكراته: "بعد هزيمة حزيران لم يبق النظام السوري بأية مراجعة لما ارتكبه من أخطار وانحرافات بل كان الأمر على عكس ذلك.. إن الذي جرى في سورية هو اتساع نفوذ حافظ الأسد، قائد الجيش وقائد سلاح الطيران ووزير الدفاع وعضو القيادة القومية، كما اتسعت سلطات وصلاحيات مدير المخابرات عبد الكريم الجندي بعد الهزيمة، فزج بأعداد كبيرة من مختلف الأحزاب السياسية في السجون، حيث لاقت أشد أنواع التعذيب بدعوى الاتهام بقلب نظام الحكم". ويقول في مكان آخر "إنه بدأ يهيئ الجيش للدفاع عن النظام بدلاً من الدفاع عن الوطن. فقد سرّح من الجيش السوري ضباطه الأكفاء ليُستبدلوا بضباط الاحتياط من حزبيين ومعلمين وموظفين، ولا سيما بعد انقلاب الثامن من آذار."^{١٥}

^{١٤} "انقلاب ٨ آذار" الذي مهّد لسيطرة الأسد على سوريا.
^{١٥} أكرم الحوراني، مذكرات، ص ٣٦٣.

وبعد أربعين سنة من استتباب السيطرة، دخلت سوريا نتيجة احتجاجات "الربيع العربي"، مرحلة جديدة من الصراعات والتدخلات الإقليمية والدولية، حتى أصبحت ساحة لتصفية الحسابات في ما بينهم.

طبيعة النظام السوري

يستمد النظام الحالي في سوريا أصوله من الانقلاب البعثي عام ١٩٦٣، ودستور ١٩٧٣ اللذين ثبتا الدور القيادي لـ"حزب البعث"، ويمكن تلخيص التطورات التي شهدتها سوريا إبان حكم "حزب البعث" بما يلي:

- صمّم الأسد الأب بعد توليه الحكم شكلاً مزدوجاً من السلطة، فأعطى الغالبية السنية حصة كبرى في الحكومة والإدارة المدنية وحصة الأكثرية في تشكيلات الحزب، في حين أبقى قمة المؤسسة العسكرية الفعالة وقيادات أجهزة الأمن والمخابرات العديدة تحت السيطرة المطلقة والكاملة للعلويين.^{١٦}

- عقد التحالفات مع أحزاب صغيرة للبقاء في الحكم، حيث "استخدم النظام السوري كل الوسائل للبقاء في السلطة، وكانت الاستراتيجية القاضية بعقد تحالفات مؤقتة بهدف احتكار السلطة، قد تكررّت في مناسبات مختلفة منذ ١٩٦٣ حتى اليوم، وكذلك إبان الحرب السورية التي بدأت في ٢٠١١، وكان لا بأس للحكام البعثيين أن يعقدوا تحالفات مع أحزاب أخرى ليست على الإطلاق قريبة منهم أيديولوجياً، أو مع أحزاب هي في الواقع عدوة لهم، ما دام بإمكانهم تحقيق هدفهم الأساس، وهو البقاء في السلطة واحتكارها".^{١٧}

- لعب النظام أيضاً على وتر الأقليات واستخدمها كأوراق ضغط. يذكر "جنكيز جاندار" في كتابه "قطار الرافدين"، الذي يصف طبيعة النظام السوري قائلاً: " لا يوجد في سورية رجل ثانٍ، وحتى ليس فيها رجل ثالث ورابع وخامس وسادس. يمكن الحديث عن عدة أشخاص في المرتبة السابعة هذا النظام نظام أقلية. ويعتبر شرط وجوده واستمراره إقامة علاقات مع الأقليات، والإمساك بكل منها "كورقة ضغط"^{١٨}.

- اتبع الأحكام العرفية "لم تدخل الدولة السورية سياقاً طبيعياً بأي شكلٍ من الأشكال، منذ أعوام العشرينيات. ولا تنفك إلى الآن تُحكّم بقانون الأحكام العرفية، وتفنقّر لنظامٍ دستوريٍّ مرتكزٍ إلى الوفاق الاجتماعي".^{١٩}، وقد ألغي قانون الطوارئ في عام ٢٠١١، إلا أنه أصدر قانوناً آخر لا يختلف عن الطوارئ وهو قانون "حماية الأمن الوطني، والحفاظ على كرامة المواطن، ومكافحة الإرهاب." لأن بقاء النظام يتوقف على بقاء حالة الطوارئ معلنة.

- كان أهم ما قام به حافظ الأسد، هو تحويل النظام السياسي من نظام أهلكته الانقلابات إلى نظام شمولي يتحكّم الرئيس فيه بجميع مفاصل السلطة، وخاض في سبيل ذلك، صراعاً ضد كل من كان يقف في وجه سلطته، وأغلق الباب أمام أية حالة من التعددية في أي مجالٍ كان، ووسيلة

^{١٦} مسار الصعود العلوي: الأسد أعطى الحزب والإدارة للسنة (٢-٢).

^{١٧} نيقولاوس فان دام، تدمير وطن، الحرب الأهلية في سوريا، جنى تامر للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٦.

^{١٨} جنكيز تشاندار، قطار الرافدين السريع، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٦٣.

^{١٩} عبد الله أوجلان المجلد الخامس، ٢٠١٨ ص ١٨٧.

إعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة واحدة، تسير في نهج واحد. واعتُبر حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، حيث قال بما معناه " كل من يعيش في سوريا بعثي، ولكنه غير منظم."

- تميز النظام السوري بأنه نظام عسكري فما زالت الرتبة العسكرية هي التي تدير الدولة، ولم يكن تعيين الرئيس السوري بشار الأسد يتم دون منحه رتبة عسكرية، تؤهله لتولي منصب رئيس الجمهورية.

- يوصف النظام الحكم في سوريا بأنه جمهوري، ولكنه يخالف ويناقض اسمه، فأولاً: النظام الجمهوري يعتمد على نظام الانتخابات، لملء فراغات مؤسسات الدولة، ولكن هنا عملية الانتخابات شكلية، تسير وفق قوائم الظل. ثانياً: الجمهورية يجب أن تكون مدنية، ولكن من يحكمها هنا المخابرات والعسكر. ثالثاً: جمهورية، ولكن تتبع نظاماً وراثياً في انتقال السلطة. رابعاً: جمهورية ولكن لا تسير وفق الدساتير والقوانين المدنية، فالدستور يتغير وفق المسكين بدفة الحكم، مثال ذلك تعديل الدستور ليناسب عمر الرئيس السوري بشار الأسد (٣٤ عاماً) عندما اقتضى الأمر.

ولنفهم طبيعة النظام، هناك العديد من الخصائص التي تشرح ذلك:

ضعف المؤسسات

إن أهم ما يميز هذا النظام، أنه بنى مؤسسات ضعيفة لا سلطة لها أمام السلطة الأمنية، التي تستطيع تغيير هذه المؤسسات إذا ما تطلبت مصلحتها ذلك، وجمع حوله أحزاباً صغيرة وضعيفة للإيحاء بوجود التشاركية في السلطة. "اعتماد متطرف على الرئيس وعلى توازن السلطة الذي صاغه ببراعة. فقد كان يتم قياس النفوذ والوزن السياسي والاقتصادي لمختلف الدوائر داخل النظام بمدى قربها من الرئيس".^{٢٠}

الجانب الديني

عندما وُضع دستور ١٩٧٣ كان قد ألغي منه مادة أن يكون دين رئيس الجمهورية مسلماً، ولكن قُوبل هذا التغيير في الدستور بالاحتجاجات الشعبية الراضية لهذا التغيير في الكثير من المناطق. مما أدى إلى تراجع عن التغيير، " ثم طرح السؤال بعد ذلك عما إذا كان من المشروع أن يسمى العلوي مسلماً. ولحل هذه المعضلة، لجأ الأسد إلى صديقه الزعيم الشيعي المنتفذ، الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، الذي أصدر فتوى بأن العلويين حقاً طائفة من المسلمين الشيعة، وهكذا أزيح عائق ديني من طريق رئاسة الأسد."^{٢١}

بعد أن رسخ دين الدولة في الدستور، حاول النظام نشر الإسلام المعتدل، وقد وجد في مواجهته "الإخوان المسلمين"، فعمل على محاربتهم، وشلّ تأثيرهم، وأصبح الدين وسيلة يستخدمها عند الحاجة.

^{٢٠} سوريا في عهد بشار (٢): تحديات السياسة الداخلية. ص ١١

^{٢١} باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، ٢٠٠٧، ص ٢٧٩

الجانب الأمني

إن دور الأجهزة الأمنية يأتي في المقام الأول في جميع مناحي الحياة، فلا يمكن القيام بعمل ما دون موافقة أمنية، مما جعل من هذه الأجهزة الحاكم الفعلي في سوريا، وترتبط بها كل النشاطات الاقتصادية السياسية والثقافية والاجتماعية، وهذه الأجهزة تكون مرتبطة بمكتب الأمن القومي، الذي يتبع لرئاسة الجمهورية مباشرة، أي أنه الوحيد المتحكم بكل النشاطات التي تجري في سوريا. تم تأسيس معظم الأجهزة الأمنية عقب استلام حزب البعث الحكم في سوريا عام ١٩٦٣، وإعلان حالة الطوارئ في ٨ آذار ١٩٦٣.^{٢٢} وهذه الأجهزة هي المخابرات العسكرية، والأمن السياسي، وأمن الدولة، والمخابرات الجوية، وترتبط بكل جهاز من هذه الأجهزة، عشرات الفروع، وتعتمد هذه الأجهزة جميعها على بث الخوف والرعب في النفوس، واتباع جميع سبل المراقبة والتنصت. وصف الأكاديمي "جيمس ت. كويليفان" الأجهزة الأمنية السورية قائلاً: "أنشأت الحكومة عدة أجهزة أمنية داخلية لها اختصاصات متداخلة تعمل دائماً على مراقبة ولاء الجيش، ومراقبة بعضها البعض من خلال مسارات اتصالات مستقلة مع القادة المهيمنين"^{٢٣}. وفي موضع آخر يقول: "حرص رئيس الدولة" على وضع أجهزة الاستخبارات في حالة تنافس فيما بينها، حتى لا يحتل أي من قادتها موقع المسيطر"^{٢٤}.

ويقول المحاضر والمؤلف في تاريخ وسياسة الشرق الأوسط، ديفيد دبليو ليش، في هذا الصدد: "بات يوجد، بحلول العام ٢٠١١، عنصر استخبارات واحد لكل ٢٤٠ شخصاً تقريباً. وشكل تمويل الأجهزة الأمنية، الذي يُقدَّر بنحو ثلاثة مليارات دولار في السنة، أكثر من ثلث الموازنة العسكرية"^{٢٥}. فالاستخبارات كانت القوة المنيعة في حفظ النظام.

الفساد

إن للفساد، الذي ينخر في جسد النظام السوري، دور مهم في التكوين الطبقي في سوريا، فقد ظهرت طبقة فاحشة الثراء، وبات جيش المنتفعين من مناصبهم يزداد يوماً بعد يوم، وفي هذا السياق، يقول "كمال ديب" في كتابه "تاريخ سوريا" حول كيفية سماح النظام لهؤلاء بإساءة استخدام المناصب: "رأى البعض أن تساهل الأسد مع رغبات هؤلاء، كان مكافأة على ولائهم وخدماتهم، رأى البعض الآخر أن الأسد لم يكن يستطيع لجم الفاسدين، لأن عدد هؤلاء قد كبر وانضم إليهم أشخاص في مناصب عليا، إلى حد أن محاولة الأسد وضع حدّ لهم قد تهدد أركان النظام."^{٢٦} كما يشرح الكاتب والصحافي البريطاني "باتريك سيل" هذا الفساد بقوله: "إن النظام احتاج إلى طبقة برجوازية جديدة بدلاً من القديمة التي حاربتها. لم تكف النخبة النافذة بالإثراء، بل أنها أساءت استعمال صلاحياتها، فقد أخذ بعضهم يطبق القانون بأيديهم وحسبما يرونه مناسباً".

وبالتالي يمكننا القول، أن حالة الفساد في البلاد اتسعت حتى باتت ظاهرة مجتمعية.

^{٢٢} الأجهزة الأمنية ودورها في مفاصل الحياة في سوريا.

^{٢٣} المركز السوري للعدالة والمساءلة، للجدران أذان، تحليل وثائق سرية من أجهزة الأمن السورية، ٢٠١٩، ص ١٤

^{٢٤} دروب دمشق، ص ٣٠.

^{٢٥} ديفيد دبليو ليش، سورية سقوط مملكة الأسد، شركة المطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٩١.

^{٢٦} ديب كمال، تاريخ سورية المعاصر، دارا النهار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٤٣٩.

الجيش

منذ أن استلم "البعث" سدة الحكم، قام بإنشاء جيشين؛ جيش نظامي لا يعتمد عليه، وجيش موازٍ، يعتمد عليه في حماية النظام، حيث أن الأخير يعتمد في تركيبته على المكون العلوي.

كانت سوريا في بداية عهدها معروفة بالانقلابات العسكرية، وقد أدرك النظام السبب وراء هذه الانقلابات، وتجنباً لتكرار مثل هذه الانقلابات في عهده، عمد إلى إهمال تعزيز المؤسسة العسكرية، ولجأ بدلاً من ذلك إلى تأسيس قوة عسكرية موازية داخل هيكلية الجيش النظامي، مهمتها حماية النظام بالدرجة الأولى، مثل "الحرس الجمهوري"، و"الفرقة الرابعة"، وسابقاً "سرايا الدفاع"، حتى أن قادة الجيش لم يكونوا يسيطرون على وحداتهم. في هذا الصدد، يقول أحد قادة الجيش السوري: "صحيح أنني كنت قائداً لوحدةٍ، لكنني كنت محاطاً بثلاثة عقداً علويين. كانوا من الناحية النظرية تحت إمرتي، ولكن ليس بالنسبة إلى بعض القرارات التي يمكنني اتخاذها، ومن بينها تحريك وحدتي للفرار معها. فلداهم أوامر بقتلي، وبالتالي، فإن السيطرة على الجيش عملية معقدة جداً".^{٢٧}

تشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد الجيش السوري بلغ ٢٢٠ ألف جندي عام ٢٠١١، لم يستطع النظام الاعتماد إلا على ٦٥ ألف جندي منهم. ففي معاركه ضد فصائل المعارضة المسلحة، لجأ النظام إلى الاعتماد على الوحدات الموثوقة من قبله، والأكثر ولاءً من سواها.

استراتيجية النظام السوري

على الصعيد الدولي، انتهج النظام السوري سياسة عدم الانحياز في حقبة النظام العالمي الثنائي القطب، ولكن استراتيجياً كان يميل إلى الاتحاد السوفيتي.

وعلى المستوى الإقليمي، انتهج سياسة دعم "الحركات التحررية"، فكان يقدم الدعم للجماعات المسلحة من مختلف الدول المجاورة بشكل غير مباشر، كدعم حركات فلسطينية، كما أنه أعطى مساحة لحزب العمال الكردستاني، لاستخدام أراضي سوريا ولبنان، وتسهيل حركته، حيث يقول السيد أوجلان: "إن سوريا كانت تُعتبر وجودنا ضماناً لها، إزاء أيّ تهديدٍ مُحتمَلٍ من جانب تركيا. إذ كانت سوريا تتوجس من جارتها الشمالية تاريخياً أيضاً. وعليه، فوجودنا هناك كان صمّاماً أمانٍ لها من جميع الأصعدة".^{٢٨}

إلى جانب دعم تلك الحركات، فإن النظام تبنى شعارات ذات لبوس قومي، مثل "المقاومة والصمود"، وذلك من خلال دعم "محور المقاومة" في لبنان وفلسطين ضد إسرائيل. كما يأتي التحالف مع حزب الله والنظام الإيراني في صلب الاستراتيجية السورية، وتُعتبر ركناً أساسياً في سياسة سوريا الدفاعية.^{٢٩} وبالتالي أصبحت سوريا الحلقة المكتملة لمشروع "الهلال الشيعي".

^{٢٧} كريستيان شينو، جورج مالبرونو، دروب دمشق، شركة المطبوعات توزيع والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، بيروت، ص ٢٤٢.

^{٢٨} عبد الله أوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٧، المجلد الخامس ص ٣٨٧.

^{٢٩} كمال ديب، ص ٦٣٥.

أما على الصعيد الداخلي، نجد أن النظام انتهج سياسة مرنة تجاه الأقليات، لكن دون أن يعمل على حل قضاياها ومشاكلها، وأدى تراكم هذه المشاكل، إضافةً إلى المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلى حدوث تفاقم وتآزم في جميع مفاصل الحياة العامة، وكان نتيجة ذلك انفجار الوضع الداخلي السوري عام ٢٠١١.

المصالحات

عمد النظام السوري، بالتزامن مع خوض حربه الداخلية، إلى العمل على تنفيذ سياسة المصالحات، حيث شكل لهذا الهدف، وزارةً تحمل اسم "وزارة المصالحة الوطنية" في عام ٢٠١٢، بخطة تقوم على إلحاق العملية العسكرية بعملية تهدئة للمنطقة المستهدفة، تمهيداً للسيطرة الكاملة عليها، وإنهاء بؤر التوتر فيها.

في ٢٠١٥ تشكل "مركز حميميم للمصالحة"، و كان له دوراً كبيراً في إعادة المناطق إلى سيطرة النظام، وذلك بعد تضييق الخناق على المعارضة، وتقديم عروضها للمصالحة، ثم أتبع العديد من التكتيكات لإعادة سيطرته على المناطق، كـ"الأمن والاستقرار مقابل الحريات" والحصار الذي اعتمد على سياسة "الأمن مقابل الغذاء"، ثم تعويض الأهالي بسياسة "الحماية مقابل الولاء"، وهذا أدى إلى استعادة الكثير من المناطق في ريف دمشق وحمص ودرعا.

التغيير الديمغرافي

إن التغيير الديمغرافي هو بمثابة السياسة القديمة الجديدة التي يتبناها النظام السوري، وهو يُعتبر أفضل وسيلة لتفتيت بؤر المعارضة، واستبدال قاعدتها الشعبية بقاعدة موالية للنظام الحاكم.

والمثال على ذلك، هو مشروع "الحزام العربي" الذي أقرته الحكومة السورية عام ١٩٦٥، ونفذه "البعث" عام ١٩٧٤، وذلك لإفراغ المنطقة الكردية؛ حيث تم تهجير الكرد وتوطين العرب مكانهم على الشريط الحدودي المحاذي لتركيا، بطول ٣٠٠ كم، وعرض ١٥ كم، وذلك لتحقيق أهداف عديدة؛ منها تفرقة المجتمع الكردي، وضمان عدم القيام بأية حركة مناهضة لنظام الحكم القائم مستقبلاً.

خلال سنوات الأزمة السورية، شهدنا أيضاً استمرار هذه السياسة، التي كانت تبدأ بالهدنة، ثم التفاوض، فإجلاء السكان من ديارهم، ويُعتبر تهجير سكان ضواحي دمشق، ولا سيما "الغوطة الشرقية" إلى إدلب وعفرين المحتلتين، مثلاً على ذلك، حيث كان الهدف منه إبعاد التوتر عن المركز (دمشق).

أسباب عدم سقوط النظام

نتيجة ثورات "الربيع العربي"، التي بدأت من تونس وامتدت إلى مصر، تمكنت الحركة الشعبية الاحتجاجية في كلا البلدين من الإطاحة برئيسيهما، مما شكّل دافعاً لبقية شعوب دول المنطقة، ومنها الشعب السوري، للسير على نفس الطريق.

لكن في سوريا، كانت النتيجة غير متوقعة بالنسبة إلى الشعب، حيث ملايين النازحين واللاجئين والمهجّرين، ومئات الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين، مع بقاء النظام على رأس السلطة.

الأسباب الداخلية

- **وضع المعارضة:** بعد انطلاق المظاهرات السلمية في أغلب المناطق السورية، بدأ حدوث انشقاقات في صفوف الجيش، ورغم أنها كانت على نطاق محدود، شكّلت نواة ما يسمى بـ"الجيش الحر" في عام ٢٠١١، وأبدت دولاً استعدادها للتعاون مع هذا الجيش المتشكل، لكن كان هناك عدة أسباب حالت دون أن تتمكن المعارضة من تحقيق هدفها، ومنها:

- افتقار المعارضة إلى استراتيجية مدروسة (إيديولوجية، فلسفة، أفكار بناءة، مواكبة للعصر) وعملية لتحقيق التغيير، فمن لا يملك نظرية ورؤية واضحة؛ لا يمكن الوصول إلى أي نتيجة.
- تدخّل بعض الأطراف الإقليمية على خط الصراع، مثل تركيا، وإيران، وقطر، والأردن وبعض دول الخليج، لتتحول إلى ساحة تصفية الحسابات وصراع إقليمي.
- تشتت المعارضة وتشرذمها، رغم الدعم الدولي الذي تلقت في البداية، إضافة إلى حالة التخبّط بين فصائل الجيش الحر، التي لم تكن تعمل تحت قيادة موحدة، لذلك مهما قدمت الدول الدعم لن تحقق غايتها، نظراً لاختلاف أجندات الداعمين لهذه الفصائل.
- التركيز على المكاسب المادية والرواتب المقدمة إليهم من قبل الدول الداعمة، وهذا ما أثر في فعاليتهم.
- تشرذم المعارضة السياسية، وافتقارها لقيادة معروفة، رغم وجود تكتلات سياسية في مختلف المراحل تدعي تمثيلها، وهذا ما أدى إلى فقدانها السيطرة على "الجيش الحر"، وخلق منافسة فيما بينها على المناصب، وبالتالي، حدوث شرخ كبير بين المعارضة المقيمة في الخارج وبين الشعب الذي يرزح تحت وطأة الحرب والظروف المعيشية والحياتية الصعبة، وحدث اختلاف بين احتياجات الناس في الداخل وأهداف المعارضة التي كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى تنصيب نفسها ممثلاً لهم، بدلاً من تحقيق دور القيادة الحقيقية.^{٣٠}
- التحول السريع من الحراك السلمي إلى المسلح كان أحد أسباب فشل المعارضة، وكذلك، التطرف الذي سيطر على المعارضة، أدى إلى رجحان الكفة لصالح النظام.
- الفشل في استقطاب الأقليات، ومحاولات إشراك الأقليات في نشاطات المعارضة لم تتجاوز الطابع التجميلي، ويقول أحد قادة المعارضة في هذا الصدد: "يبحثون في أيامنا هذه عن مسيحي واحد وعلويين اثنين وثلاثة دروز، ويقولون أن لهم صفة تمثيلية".^{٣١} لذا، - وباختصار - نستطيع القول بأن المعارضة والنظام، باتوا وجهان لعملة واحدة.
- ظهور تنظيم "داعش" وتمدده في كل من سوريا والعراق حول أولويات العالم إلى محاربة هذا التنظيم؛ لأنه يشكل الخطر الأكبر، وكان ظهوره يصب في صالح النظام، الذي كان يستفيد من وجود التنظيم لمحاربة خصومه، وفي النتيجة استفاد النظام من الفوضى التي خلّقت في سوريا.

^{٣٠} المعارضة السورية ومشكلة القيادة.

^{٣١} داينغيد دبليو ليش، سقوط مملكة الأسد ص ١٤٣

- وضع الكرد

شارك الكرد السوريون بشكل فعّال في بناء الجمهورية السورية، وكان لهم دوراً بارزاً في مرحلة بناء الدولة، ولكنهم تعرّضوا للتهميش على يد "حزب البعث"، وعانوا الولايات، وتم تجريدهم حتى من حق المواطنة والجنسية السورية، ونسوا بأن الكرد في سوريا كانوا من أهم مؤسسي سوريا المعاصرة، ليس هذا فقط، بل "إن نسبة مهمة من الكرد في سوريا ليسوا حتى مواطنين؛ أي غير مُعترف بهم قانونياً. وما تَبَقِيَ منهم يفتقرون لأية حقوقٍ قانونيةٍ أو ثقافيةٍ أو اقتصاديةٍ أو إداريةٍ أو سياسية. بمعنى آخر، فوضع الكرد أكثر تخلفاً من وضع المستعمرة".^{٣٢}

عام ٢٠٠٤، قام الكرد بانتفاضة شاملة ضد ما تعرضوا له من الظلم، وكانت خطوة أولى لكسر حاجز الخوف، ولكن، بقيت وحيدة في الساحة دون أن تنال الدعم من بقية الشرائح المتضررة من النظام، فالشوفينية العربية توحدت مع الدولة ضد الكرد.

أما عام ٢٠١١، نأى الكرد بأنفسهم عن الصراع بين المعارضة والسلطة، وعملوا على الدفاع عن مناطقهم وحماية مدنهم، فتشكلت قوات الحماية الذاتية، وعملت على الدفاع عن مناطقها ضد هجوم "داعش"، وحررت أغلب المناطق، حينها، كانت الحكومة السورية مشغولة بمواجهة المعارضة، التي كانت تهدد المدن الرئيسية؛ لذلك لم تر في الكرد ذلك الخطر، باعتبار أن الكرد كانوا على الطرف المهمش للدولة. فمارست سياسة تجنيب مواجهة الكرد والأقليات الأخرى. إضافة إلى ذلك، فإن وجود روح المقاومة لدى الكرد في مواجهة "داعش" وتحطيم شوكته، أثر على النظام الذي كان على حافة الانهيار، فواقعياً، حماية الحدود الشمالية عمل للحيلولة دون سقوط النظام.

ج- الوضع الإداري

منذ الأيام الأولى من الحراك الشعبي في سوريا عام ٢٠١١، وضع النظام ضمن أولوياته الحفاظ على سير عمل مؤسسات الدولة، وكانت الخدمات المقدمة تصب في مصلحة حكومة دمشق التي استمرت -على سبيل المثال- في دفع رواتب الموظفين الحكوميين، في المناطق الخارجة عن سيطرتها.

كذلك، كان من أسباب حفاظ النظام على قوته ضد معارضييه، هو شرعيته الرسمية في المحافل الدولية، وبالتالي اعتبر نفسه الممثل الشرعي للدولة وربط مصيره بمصير الدولة، وعمد إلى مركزة العديد من وظائفه الإدارية، حيث وُزِعَت الخدمات الأساسية على مدن المحافظات السورية، "فالنظام يملك مراكز المدن والمعارضة تملك الأطراف، وفي المراكز السكان والوظائف، وبالتالي هي مركز القوة، هذا خطأ وقعت فيه المعارضة فقد كانت تعتقد أن المساحات هي الأهم، لكن في النهاية في الوضع السوري المراكز هي الأهم".^{٣٣}

^{٣٢} عبد الله أوجلان المجلد الخامس، ٢٠١٨ ص ١٨٧
^{٣٣} [استراتيجية النظام السوري خلال الانتفاضة.](#)

الأسباب الخارجية

أ- إقليمياً

- إيران: تُعتبر سوريا عمقاً استراتيجياً بالنسبة لإيران؛ لذلك عندما تحول الحراك إلى حراك مسلح وعسكري، كانت إيران هي الحاضرة الأولى بفصائل موالية لها وعناصر وخبراء من "الحرس الثوري"، حيث كان الوضع السوري مهدداً بالانهيار؛ وهو ما دفع الإيرانيين إلى المسارعة بالتدخل لمنع حدوث ذلك، "أن لتطور الأزمة السورية بعداً يختلف عن كل ثورات العالم العربي الأخرى. فالتمرد السوري يشكل خطراً على التحالفات، بمعنى أن سقوط النظام سيجر في أعقابه انهيار محور طهران- بغداد- دمشق- بيروت"^{٣٤}، حيث اعتبرت إيران الساحة السورية جبهةً خلفيةً لحماية مصالحها ونظامها الطائفي، فتدخلت في إدارة الأزمة، من خلال بسط نفوذها على جميع مفاصل الحكم، وأصبحت القوة الخفية التي تعيق جميع الحلول في الوقت الحالي، وباتت عقدة وحجر عثرة أمام أي حل سوري.
- على صعيد آخر، قدمت تركيا دعماً دبلوماسياً وعسكرياً للجماعات المتمردة والمتطرفة، وسمحت للمقاتلين المتطرفين بعبور حدودها، وهذه كانت بداية لتورط تركيا في الملف السوري.

كما أن التدخل التركي والسيطرة على المناطق الشمالية لصالح المعارضة، كان سبباً في عدم التوصل إلى أي حل للأزمة السورية، وبالتالي فإن تركيا لن تترك هذه المناطق ما لم تحقق مصالحها، فهي بمثابة ورقة لتفرض شروطها في الوقت المناسب، فاحتضان تركيا للمعارضة غيرت مسار المعارضة من مواجهة النظام إلى استخدامها لحماية الأمن القومي التركي. وبالتالي أفرغت المعارضة من جوهرها. فبالرغم من ادعاء تركيا محاربة النظام، إلا أنها لعبت دوراً في حماية النظام من السقوط.

كما لا يمكن تجاهل دور قطر في ذلك الإطار، وذلك من خلال مساهمتها في التسليح المبكر للحراك السوري، مما أعطى شرعية للنظام في محاربتة.

ب- دولياً

- روسيا: لروسيا علاقات تاريخية قديمة مع سوريا، وكانت الأخيرة بمثابة الخندق الأخير في الشرق الأوسط لها، فالتخلي عن هذا الخندق، يعني التخلي عن مصالحها في الشرق الأوسط، وباعتبار أن روسيا كانت ترى في نفسها القوة الصاعدة، وجدت في سوريا ما يمكن أن يحقق لها طموحها هذا، فتدخلها في اللحظة المناسبة عام ٢٠١٥، حال دون سقوط النظام، وأصبحت ضامناً للنظام في المحافل الدولية والاقليمية، حيث استخدمت كل من الصين وروسيا حق النقض "الفيتو" حوالي ١٤ مرة حتى عام ٢٠١٩، وبالتالي فشل مجلس الأمن الدولي في تمرير مشروع قرار حاسم ضد النظام.

^{٣٤} دروب دمشق، ص ٢٠٢

- **الولايات المتحدة والغرب:** كان محاربة "داعش" السبب المباشر لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في سوريا، وكان لا بد لهما من التحالف مع قوى محلية، لتشكيل سد منيع أمام الإرهاب ومحاربتة، فلم يضع الغرب على أجدته القضاء على النظام بشكل مباشر، وإنما طالبوا دوماً بمحاولة تغيير سلوكه، فالتركيز على ملف "محاربة الإرهاب" أكثر من ملف "إسقاط النظام"، أعطى متنفساً للنظام لاستعادة قوته وتمركزه، لكن بالرغم من ذلك، ما زالت تلك الأطراف تملك أوراق ضغط ضد النظام، وتحاول استخدامه في العديد من المنعطفات الحساسة، كورقة "استخدام السلاح الكيماوي" والمجازر المرتكبة من قبل النظام (مجزرة التضامن)، وفرض حظر التطبيع مع النظام، إضافة الى تطبيق "قانون القيصر"، وفرض الكثير من العقوبات؛ ليبقى النظام في مفترق الطرق بين حالتي الاستمرارية والسقوط، وبالتالي، أصبحت سوريا ساحة للصراعات بين مختلف القوى، وتزامنت الضغوطات التي تحاول حماية النظام مع الضغوطات التي تهدف إلى تغييره، مما حال دون سقوطه بشكل كلي.

المشاكل الداخلية التي تواجه النظام السوري

على الرغم من أن الحرب الدائرة في سوريا، لم تتمكن من الإطاحة بالنظام حتى الوقت الراهن، لكن هذه الحرب أفرزت الكثير من المشاكل الكبيرة، التي ساهمت بشكلٍ ما في عرقلة التوصل إلى أي حل للأزمة السورية، ومن غير المرجح أن يكون النظام قادراً على مواجهة هذه المشاكل التي تتمثل في:

إعادة الإعمار

إذا سلمنا جدلاً بانتهاء الحرب السورية، وتوقف العمليات العسكرية، تبقى البنية التحتية المدمرة هي من أكبر التحديات والعقبات التي تواجه دمشق، فإذا أخذنا قطاع الطاقة وحده على سبيل المثال، نجد أن ٧٠% من محطات الكهرباء وخطوط إمداد الوقود هي خارج الخدمة، وهذا من شأنه أن يشل الكثير من القطاعات الحيوية الأخرى المرتبطة بالطاقة، وبحسب تقديرات لتقارير الأمم المتحدة تبلغ تكلفة إعادة الإعمار في سوريا ٤٠٠ مليار دولار، هذا عدا عما يترتب عليه من إعادة قرابة ١٢ مليون لاجئ ونازح إلى مناطقهم.

وهنا، السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو من سيقوم بإعادة الإعمار؟ فالدول الداعمة للنظام هي نفسها تترجح تحت وطأة العقوبات الدولية، كما أن الدول الأخرى ربطت إعادة الإعمار بالحل السياسي، بالإضافة إلى ذلك، أن المستثمرين ليس بإمكانهم المجازفة بالخوض في هذه المسألة في ظل وجود "قانون قيصر"، لذلك نجد أن فكرة إعادة الإعمار ما تزال غير قابلة للتحقق في ظل الأوضاع الراهنة.

قانون قيصر

دخل القانون الأميركي الذي يُعرف اختصاراً باسم "قانون قيصر" حيز التنفيذ بمرحلته الأولى في السابع عشر من شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٠، بهدف فرض عزلة مالية واقتصادية وسياسية على الرئيس السوري بشار الأسد وحلفائه، بغية إجبارهم على القبول بالحل السياسي للأزمة

السورية، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤. كما تضمن القانون فرض عقوبات على كل من يقدم دعماً مالياً وتقنياً إلى الحكومة السورية، بما في ذلك الدول، وخاصة روسيا وإيران ولبنان، ويمكن إيجازه بأنه معاقبة دول من قبل الولايات المتحدة على مشاركتها في نزاع داخل دولة ثالثة.

أزمة اللاجئين

دخلت الأزمة السورية عامها الحادي عشر، ولا يزال قرابة ٦,٧ مليون شخص نازح داخلياً، و٥,٦ مليون شخص لاجئ خارج البلاد، ليشكلوا بذلك ما يصل إلى ربع إجمالي اللاجئين حول العالم، وبالتالي، بات اللاجئين السوريون يشكلون واحدة من أكبر أزمات اللجوء في العالم، وعبئاً إضافياً على النظام، لتجعل أبواب حل الأزمة مغلقة.

ماذا ينتظر سوريا

ليس من السهولة بمكان، أن نستشرف آفاق المستقبل في سوريا في ظل واقع شديد التعقيد، حيث تختلط المصالح الدولية بالمصالح الإقليمية والمحلية، فهي أصبحت عقدة كأداء يصعب حلها.

على الصعيد العسكري، يمكننا القول إنّ الساحة السورية لم تشهد عمليات عسكرية كبيرة منذ عام ٢٠٢٠، وعلى الرغم من معارك متقطعة بين أطراف الصراع، إلا أن الخطوط الأمامية والجبهات الرئيسية، ما تزال تشهد حالة من الجمود.

لقد باتت سوريا اليوم مقسمة إلى ثلاث مناطق نفوذ رئيسية، تسيطر عليها قوى محلية مدعومة بشكلٍ غير محدود من قبل أطراف دولية قوية.

إذاً، هناك الكثير من القوى العسكرية والقواعد الأجنبية متوزعة على مناطق النفوذ آنفة الذكر، وبالتالي فإنّ أي تدخل عسكري لدعم أي طرف حليف على الأرض، من شأنه أن يتسبب بإطالة أمد الصراع في سوريا، كما يمكن للعنف المستمر والصراع عن طريق دعم هؤلاء الحلفاء أن يسهل عودة ظهور الجماعات الإرهابية، فكل منطقة نفوذ من هذه المناطق تتعارض مصالحها وأهدافها مع مصالح الأطراف الأخرى، ما يزيد من تعقيد الوضع السوري، وفي ظل هكذا تعقيد، يتبادر إلى الأذهان السؤال الملحّ، عما سيكون عليه مصير هذه المناطق في المستقبل.

تشير جميع المعطيات والوقائع إلى أن الحل ما تزال غير واضحة، وما زال الغموض يلف أهداف مختلف الأطراف الفاعلة في سوريا، ولهذا السبب ما تزال أسباب الحرب قائمة. المسألة الأخرى اللافتة في هذا الشأن، هو أنّ جميع القوى المتواجدة في هذه المناطق، تعترف بنفوذ بعضها البعض، ما يعني بشكلٍ من الأشكال، اعترافاً ضمناً بهذه المناطق.

وفي الختام، يمكننا القول أنّ حالة الانقسام التي تشهدها سوريا، باتت تقترب من الحالة العراقية، وقد يكون مصير الدولتين نشوء شكل جديد من أشكال الدولة فيهما، وفي هذا الصدد يقول الصحافي الإيطالي ياروسلاف تروفيموف "لقد كفت كل من سورية والعراق عملياً عن العمل كدول. وتقع أجزاء كبيرة من كلا البلدين خارج سيطرة الحكومة المركزية، وأصبح معنى الدولة العراقية والسورية نفسه مفرغاً من المعنى بسبب هيمنة الهويات الطائفية والعرقية... في خضم

الفوضى التي تلف الشرق الأوسط الآن، يبدو أن الدول التي خلقها المستعمرون الأوروبيون قبل قرن من الآن هي التي تنهار أكثر ما يكون.^{٣٥}"

ومن إحدى الاحتمالات التي يناقشها الكثيرون، هو قيام النظام ببعض الإصلاحات، من خلال تغيير الدستور أو إصلاحه، ولكن مثل هذه النظم لا تقبل الإصلاح، لأن تراخي النظام يعني سقوطه، والنظام السوري على دراية بهذه الحقيقة.

^{٣٥} هل ستعني حدود جديدة صراعا أقل في الشرق الأوسط؟